

محققين صافي تداولات بـ 12.655 مليون دينار

«الشال»: المتعاملون الأفراد بالبورصة اشتركوا أسهماً بـ 2.787 مليار دينار خلال 2017

■ سيولة نشاط السكن

الخاص ارتفعت في

2017 محققة 1313

مليون دينار عقوداً

ووكالات

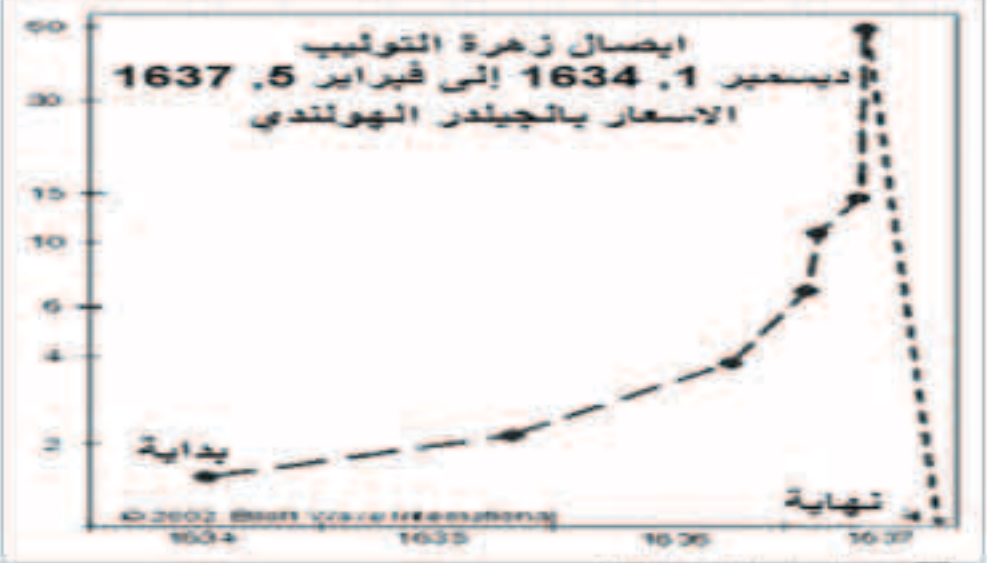
أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه وفقاً للبيانات المنشورة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والخوقي-، انخفضت سيولة السوق العقاري لعام 2017 إلى نحو 2381.8 مليون دينار كويتي، أي أدنى بما نسبته 4.4% مقارنة بسيولة عام 2016 البالغة نحو 2492.6 مليون دينار كويتي. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2017 نحو 1085.8 مليون دينار كويتي، وكانت أدنى من سيولة النصف الأول من عام 2017 والبالغة نحو 1296 مليون دينار كويتي، بما يعطي مؤشر على احتمال استمرار الانخفاض التزولي في عام 2018، خصوصاً إن بدأ الارتفاع في أسعار الفائدة. المحلي على مدى 15 سنة، فقد بدأ السوق العقاري بارتفاع في عام 2003، ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار كويتي، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في عاى 2004 و2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2759 مليون دينار كويتي و2231 مليون دينار كويتي على التوالي. وبدأت سيولة السوق في التحسن مرة أخرى في عام 2006، حيث بلغت 2729 مليون دينار كويتي، رغم أنه كان عام تصحيح، في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمرت في الارتفاع في عام 2007 وسجلت نحو 4447 مليون دينار كويتي، ولكنه سرعان ما تراجع، مرة أخرى، في عام 2008 -عام أزمة العالم المالية-، واستمر التراجع في عام 2009 الذي حقق فيه أدنى مستوى سيولة منذ عام 2003، بلغت نحو 1878 مليون دينار كويتي، ثم تعافى من جديد في عام 2010، وامتد هذا التعافي إلى عام 2014، لتحقيق أعلى مستوى له للفترة 2003-2017 عند 4992 مليون دينار كويتي. ثم بدأ انخفاض السيولة في عام 2015 لتبلغ سيولته نحو 3318 مليون دينار كويتي، واستمر هذا الانخفاض في عام 2016 ليصل مستوى السيولة إلى نحو 2493 مليون دينار كويتي وهي الحقبة التي تدهورت فيها أسعار النفط، وامتد الانخفاض حتى عام 2017 رغم التحسن الملحوظ في مستوى أسعار النفط، وبلغت سيولة السوق كما أسلفنا نحو 2382 مليون دينار كويتي. وحققت سيولة نشاط السكن الخاص، ارتفاعاً في عام 2017، حيث بلغت عقوداً ووكالات، نحو 1313 مليون دينار كويتي، وبلغت مساهمتها النسبية نحو 55.1% من سيولة السوق، وهي أعلى من نسبة مساهمتها في عام 2016 والبالغة نحو 41%، وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص نحو 28.5% مقارنة بعام 2016. بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 701.6 مليون دينار كويتي، مع انخفاض في نسبة مساهمته، في سيولة السوق، إلى نحو 29.5%، فيما كان نصيبها نحو 34.6% من سيولة السوق في عام 2016، وبلغت نسبة انخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 18.6%، مقارنة بعام 2016. واستحوذ نشاط السكن، الخاص والاستثماري، على ما نسبته 84.6%، من سيولة سوق العقار، في عام 2017، تاركين نحو 15.4% من السيولة للنشاط التجاري ونشاط المخازن، وانخفضت أيضاً تداولات النشاط التجاري، لتصل إلى نحو 359.8 مليون دينار كويتي، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 40%، وانخفضت مساهمته، من مجمل سيولة السوق، إلى نحو 15.1% في عام 2017، فيما كان نصيبه نحو 24.1% من سيولة السوق في عام 2016.

وارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة، في نهاية عام 2017، للسكن الخاص، لتصل إلى نحو 335.1 ألف دينار كويتي، من مستوى 332.2 ألف دينار كويتي، في عام 2016، بينما انخفض معدل الصفقة الواحدة، للسكن الاستثماري، إلى نحو 614.9 ألف دينار كويتي، من نحو 644.6 ألف دينار كويتي، وانخفض، معدل الصفقة الواحدة في التجاري، إلى نحو 5,068 مليون دينار كويتي، بعد أن كان نحو 5,715 مليون دينار كويتي، في عام 2016، وانخفض المعدل العام للصفقة، في تداولات القطاع العقاري، كلها، في عام 2017 بنسبة 15.7%، ونلاحظ أن النصف الثاني من عام 2017 شهد انخفاض في سيولة السوق، وقد يستمر انخفاض السيولة في النصف الأول من عام 2018، مماثراً سلباً مع ارتفاع مجمل لأسعار الفائدة واستمرار تآزم الأوضاع الجيوسياسية، وقد يدعم سيولته استمرار تحسن أوضاع سوق النفط وانفراج في أحداث العف الجيوسياسية.

خصائص التداول في بورصة الكويت 2017 أصدرت الشركة الكويتية للخصائص التجارية، «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/12/28، أي عن كامل عام 2017، وللشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وإفاء التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 48.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (46% في عام 2016)، 48.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (42.1% في عام 2016)، وباع المتعاملون الأفراد أسهما بقيمة 2.800 مليار دينار كويتي، كما اشتركوا أسهما بقيمة 2.787 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 12.655 مليون دينار كويتي، ولأولى أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (18.7% في عام 2016)، و21% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (16.3% في عام 2016)، وباع أسهما بقيمة 1.277 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 1.202 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 75.778 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 21.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (18.7% في عام 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.232 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.208 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 23.922 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (9.2% في عام 2016)، و7.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (9.1% في عام 2016)، واشترى أسهما بقيمة 507.536 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 443.025 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 64.511 مليون دينار كويتي.



رسم بياني يوضح أداء فقاعة «زهرة التوليب»

■ المؤشر الشامل للأمريكييتين ارتفع بنسبة 31.4 في المئة خلال 2017

■ معظم المختصين يعتقدون بأن طفرة «البيتكوين» تعتبر فقاعة مماثلة

لفقاعة «زهرة التوليب» في هولندا

ومن خصائص بورصة الكويت استقرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 5.053 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 88.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (86.1% في عام 2016)، في حين اشتركوا أسهما بقيمة 4.960 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (86.8% في عام 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الحويون بيعاً، بنحو 92.714 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي في خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 9.2%، 9.3% في عام 2016)، واشتروا ما قيمته 525.575 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم 465.872 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 8.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (10.8% في عام 2016)، ليبلغ

صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 59.702 مليون دينار كويتي، أي ثلثة المستثمر الخارجي أعلى في البورصة المحلية. وتغير قليلاً التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 87.4% للكويتيين و8.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.5% للكويتيين و10.1% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2016، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 14.2%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017، (مقارنة

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، بينما ارتفع عدد الصفقات البرمة وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 403.3 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 7.7 نقطة، ونسبته 1.9% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 16.3 نقطة، أي ما يعادل 4.2% عن إقبال نهاية عام 2017.

اسم الشركة	يوم الخميس 2018/01/11	يوم الخميس 2018/01/04	تغير %	إقبال 2017	تغير %
1 بنك الكويت الوطني	450.8	436.5	3.2	429.7	4.9
2 بنك الكويت	193.4	193.8	(1.2)	193.4	0.0
3 بنك الكويت التجاري	375.3	375.3	0.0	375.3	0.0
4 بنك الكويت	222.6	188.6	18.0	189.9	17.2
5 بنك الكويت الوطني	245.9	243.9	0.8	237.6	3.3
6 بنك الكويت	331.9	332.8	(0.3)	331.9	0.0
7 بنك الكويت	312.9	298.9	4.7	299.9	4.3
8 بنك الكويت	1,465.7	1,453.3	0.8	1,401.1	4.6
9 قطاع البنوك	448.9	437.7	2.6	430.2	4.3
10 القطاع المالية	129.2	124.9	3.4	122.7	3.3
11 القطاع المالية	247.2	243.2	1.6	234.2	3.6
12 القطاع المالية	130.9	126.8	3.2	123.3	6.2
13 قطاع الكويت العامة	724.2	724.2	0.0	746.5	(3.0)
14 قطاع الكويت العامة	48.5	44.4	9.2	44.4	9.2
15 قطاع التأمين	341.9	338.8	1.4	340.8	0.3
16 القطاع التأمين	60.6	60.2	0.7	60.6	0.0
17 القطاع التأمين	370.7	469.9	(21.1)	469.9	(21.1)
18 القطاع التأمين	165.2	178.5	(6.4)	174.6	(5.4)
19 القطاع التأمين	20.8	49.2	3.3	32.8	(3.8)
20 قطاع التأمين	138.6	188.1	(12.5)	188.3	(12.3)
21 قطاع التأمين	95.2	93.6	1.8	92.1	3.6
22 قطاع التأمين	157.0	157.0	0.0	167.2	(3.8)
23 قطاع التأمين	288.9	282.1	2.4	282.1	2.4
24 قطاع التأمين	1,403.2	1,433.4	(2.0)	1,429.4	(1.7)
25 قطاع التأمين	198.4	197.7	0.4	198.3	0.1
26 قطاع التأمين	148.3	141.2	3.8	134.0	9.3
27 قطاع التأمين	711.5	711.5	0.0	708.5	0.4
28 قطاع التأمين	183.1	172.3	6.3	167.5	9.3
29 قطاع التأمين	206.4	202.3	2.0	198.3	4.2
30 قطاع التأمين	709.3	677.9	4.6	616.0	(13.1)
31 قطاع التأمين	3,372.5	3,174.6	6.2	3,112.5	8.4
32 قطاع التأمين	753.4	747.2	0.8	616.0	22.3
33 قطاع التأمين	35.0	33.4	7.8	31.3	218.6
34 قطاع التأمين	1,105.1	1,063.8	3.9	991.1	11.5
35 قطاع التأمين	189.2	204.2	(7.3)	190.8	(0.8)
36 قطاع التأمين	71.2	71.6	(0.6)	70.1	1.6
37 قطاع التأمين	1,039.6	1,093.7	(5.1)	1,093.7	(5.1)
38 قطاع التأمين	403.3	424.8	(5.1)	421.4	(4.3)
39 قطاع التأمين	374.3	373.0	(0.1)	373.0	(0.1)
40 قطاع التأمين	338.7	338.3	0.1	332.6	5.0
41 قطاع التأمين	529.8	518.7	2.1	588.6	(10.0)
42 قطاع التأمين	229.9	229.4	0.2	230.2	(0.1)
43 قطاع التأمين	403.3	395.6	1.9	387.0	4.2

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث



رسم بياني توضيحي لأداء أسواق عالمية مختلفة

بانخفاض بلغت نسبته 39.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية ديسمبر 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2017، نحو 17,821 حساباً، أي ما نسبته نحو 4.7% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17,101 حساباً في نهاية نوفمبر 2017، أي ما نسبته نحو 4.5% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 4.2% خلال شهر ديسمبر 2017، أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية تحسن أداء معظم مؤشرات أسواق العالم، خلال عام 2017 مقارنة بأداء عام 2016، فمؤشر «يورغان ستانلي كاربينال إنترنشنال»، «MSCI»، للعام ارتفع بنحو 26.5% مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع في عام 2016 بنحو 2.4%، وشمل الارتفاع، في عام 2017، مؤشر «MSCI»، المؤشر المتحد، الذي ارتفع، بما نسبته 30.5%، ويعتبر وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره، كبيران، جداً، على بقية الأسواق العالمية، كما ارتفع المؤشر الشامل للأمريكيين، بنسبة بلغت نحو 31.4%، أما مؤشر «MSCI»، الشامل لأوروبا، فقد ارتفع بنسبة 18%، وارتفع المؤشر ذاته «إل» استثنائاً المملكة المتحدة- بنحو 20.3%، وكان وضع أسيا مماثلاً لوضع الأسواق الأوروبية، معطفها، فمؤشر «MSCI»، لآسيا/ الهادئ، ارتفع بنحو 31.7%، مقارنة بانخفاض في عام 2016 بنحو 2.1%، وارتفع المؤشر الياباني بنحو 22.3%، وارتفع مؤشر أسواق العالم بنحو 20.9%، لوستثنائاً منه الولايات المتحدة الأمريكية، وميكس ذلك ظل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

وبمتابعة الأداء المقارن لمتو (أو تراجع) المؤشرات، لمجموعة مستمدة من الأسواق المالية، الرئيسة، (16 سوقاً عالمياً، خلال عام 2017، بما في ذلك بورصة الكويت، من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، وهو يشير، مقارنة بعام 2016، إلى ارتفاع مؤشرات جميع الأسواق المالية، وارتفع مؤشر بورصة الكويت، طبقاً لمؤشر الشال، ليحل في المركز الرابع عشر، بارتفاع بلغت نسبته نحو 6.6%، مقارنة بانخفاض، بلغ نحو 0.8%، وبالمركز الثالث عشر، بين هذه الأسواق، لعام 2016 وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الارتفاع، للأسواق بجمعها، المدرجة في الرسم البياني، بلغ نحو 14.7%، في نهاية عام 2017، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 4.7%، خلال عام 2016.

وبالتفر إلى أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 7 أسواق نمواً موجباً وتراجعت 5 أسواق، واحتلت بورصة الكويت المرتبة السادسة، ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في مكاسب مؤشرها، وفقاً لمؤشر الشال، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات، مقابل الدولار الأمريكي، وبلغ معدل النمو/الخسارة، غير المرجح، لمؤشرات تلك الأسواق، نحو 4.6% بعد الارتفاع بنسبة بلغت نحو 16% في عام 2016، أي أن أداء أسواق الشرق الأوسط كان أفضل في عام 2016.

وحقق السوق التركي المركز الأول خلال العام بارتفاع بنحو 47.6%، تلاه السوق المصري بارتفاع بنحو 21.7%، من دون

■ عدد حسابات التداول

النشطة بالبورصة

ارتفعت %14.2 ما بين

نهاية ديسمبر 2016

ونهاية ديسمبر 2017

احتساب أثر تعويم الجنية المصري، ثم السوق التونسي الذي ارتفع بنحو 14.4%. بينما حقق سوق قطر تراجع بمعدل 18.3%، تلاه السوق الباكستاني بمعدل تراجع بلغ نحو 15.3%.

العملات الرقيقة

تكرر الأسئلة هذه الأيام حول العملات الرقيقة، وأشهرها ال «بتكوين»، والرؤى حولها تبلغ حدود التناقض الكامل، وإن كان معظم المختصين يعتقدون بأنها فقاعة مماثلة لفقاعة «زهرة التوليب» في هولندا والتي استمر عوسها نحو 3 سنوات 1634- إلى 1637 قبل أن تبدأ مرحلة الهبوط الحاد بتاريخ 5 فبراير من عام 1637. قبل انفجار الفقاعة بشهر واحد، بلغ الهوس اقصاد، ففي شهر يناير 1637، ارتفعت قيمة بصلية توليب تدعى «White Croonen» بأضعافها، وتقديرنا أنها في تعاملاتها الحالية هي فقاعة بكل تأكيد، ولكن، قد لا تختفي تماماً كما خرجت «زهرة التوليب» من التعاملات، فقد تكون عملة مقبولة مستقبلاً، بشرط، وضمن نظام محكم ورقابة صارمة.

فالعلة، أي عملة، لها وظائف عديدة، لحل أهميها لإنفاق، الأولى، قبولها «مستودع للقيمة»، والثانية، قبولها على نطاق واسع «وسيط للتبادل»، والعملات الرقيقة لا تلك تلك الخاصيتين حالياً، معنى أن تكون مستودع للقيمة، مع أن تكون حركة قيمتها، إما ثابتة، كما في نظام الذهب، الذي تخلي عنه الدولار الأمريكي في 15 أغسطس 1971، أو حركة إلى الأدنى والأعلى، ولكن ضمن نطاق محدود ومربط بمادة اقتصاد الدولة -أو الدول- التي تصدرها، وتقد العملة تلك الوظيفة، أو تلك الخاصة، إذا كان تذبذب سعرها حاد، مثل بلوغه نحو 18 ضعفاً له المؤشر الياباني بنحو 22.3%، وارتفع مؤشر أسواق العالم بنحو 20.9%، لوستثنائاً منه الولايات المتحدة الأمريكية، وميكس ذلك ظل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

وبمتابعة الأداء المقارن لمتو (أو تراجع) المؤشرات، لمجموعة مستمدة من الأسواق المالية، الرئيسة، (16 سوقاً عالمياً، خلال عام 2017، بما في ذلك بورصة الكويت، من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار، وهو يشير، مقارنة بعام 2016، إلى ارتفاع مؤشرات جميع الأسواق المالية، وارتفع مؤشر بورصة الكويت، طبقاً لمؤشر الشال، ليحل في المركز الرابع عشر، بارتفاع بلغت نسبته نحو 6.6%، مقارنة بانخفاض، بلغ نحو 0.8%، وبالمركز الثالث عشر، بين هذه الأسواق، لعام 2016 وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الارتفاع، للأسواق بجمعها، المدرجة في الرسم البياني، بلغ نحو 14.7%، في نهاية عام 2017، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 4.7%، خلال عام 2016.

وبالتفر إلى أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 7 أسواق نمواً موجباً وتراجعت 5 أسواق، واحتلت بورصة الكويت المرتبة السادسة، ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في مكاسب مؤشرها، وفقاً لمؤشر الشال، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات، مقابل الدولار الأمريكي، وبلغ معدل النمو/الخسارة، غير المرجح، لمؤشرات تلك الأسواق، نحو 4.6% بعد الارتفاع بنسبة بلغت نحو 16% في عام 2016، أي أن أداء أسواق الشرق الأوسط كان أفضل في عام 2016.

وحقق السوق التركي المركز الأول خلال العام بارتفاع بنحو 47.6%، تلاه السوق المصري بارتفاع بنحو 21.7%، من دون

القرار مسئولية المستثمر.